1.000 الدينار
$ 3.512
€ 2.692

المؤشر الكويتي
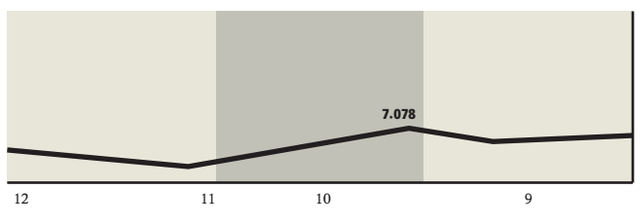

استقرار المؤشرات بعد تذبذب حاد... والسيولة 92 مليون دينار

ارتفاع السيولة 37% مقارنة مع الجلسة السابقة منها 40% تداولات «الوطني»

علي العنزي

سجلت تداولات الأسهم القيادية نمواً مطرداً، سواء بسبب عمليات تبادل واضحة أو شراء لبعض أسهم قطاع البنوك، ترقباً لنتائج أعمالها للربع الأول أو رغبة بدعم السوق ليستقر.

تباين أداء مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية الرئيسية أمس، حيث انخفض المؤشر السعري بعشر نقطة مئوية أي بمقدار 7.9 نقاط ليصل إلى مستوى 7,078.18 نقطة، فيما سجل المؤشر الوزني مكاسب بثلث نقطة مئوية تعادل 1.4 نقطة ليبلغ مستوى 447.98 نقطة، كما استطاع "كويت 15" أن يسجل ارتفاعا اكبر قارب نصف نقطة مئوية هي 4.9 نقاط ليقفل عند مستوى 1,065.12 نقطة وهو أعلى مستوياته على الإطلاق منذ إطلاقه قبل احد عشر شهرا.

وشهدت مؤشرات التداول تبايناً واضحا بدورها مقارنة مع جلسة أمس الأول، فنمت السيولة بنسبة 37 في المئة لتبلغ أعلى مستوياتها هذا العام عند 92.1 مليون دينار مدعومة من التداولات الكبيرة على سهم وطني والتي شكلت 40 في المئة من اجمالي القيمة أمس، بينما تراجعت الكمية المتداولة بنسبة 11.4 في المئة لتصل إلى 593 مليون سهم، جرى تداولها عبر تنفيذ 9,054 صفقة خلال الجلسة.

تراجع حجم التداولات بشكل واضح قياساً على افتتاح جلسة أمس الأول

تذبذب ودعم

تذبذب مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية بحدة خلال جلسة الأسبوع الأخيرة وكان بين القلق من تطور المشهد السياسي وبين اطمئنان بدعم حكومي لاستقرار السوق جاءت تداولات الأسهم الصغرى ذات النشاط سلبية لتؤثر على المؤشر السعري وهي الأسهم غير المستهدفة من قبل المحفظة الوطنية أو المحافظ الكبرى، بينما سجلت تداولات الأسهم القيادية نموا مطردا سواء بسبب عمليات تبادل واضحة كانت على سهم البنك الوطني أو عمليات شراء على بعض أسهم قطاع البنوك وذلك ترقبا لنتائج أعمالها للربع الأول أو برغبة دعم للسوق ليستقر.

وكان القلق واضحا على متداولي الأسهم الصغرى والذين راح معظمهم يجني أرباحه أو يضغط بعمليات بيع عشوائية ليتذبذب المؤشر السعري بقوة وبمجال 40 نقطة كانت بين قمته التي حققها بداية الجلسة أو قاعه منتصف الجلسة.

وينتظر السوق خلال الأسبوع القادم عاملين حاسمين أولهما إحداث نهاية الأسبوع الحالي وبداية الأسبوع القادم السياسي وتداعيات حكم المحكمة على مسلم البراك وما صاحبها من مسيرات واعتصامات سياسية أقلقت الوسط الاقتصادي وثانيهما إعلانات البنوك الفصلية الخاصة بالربع الأول من هذا العام والتي بدأت ببوبيان ومتحد ثم الوطني، وحتى تتضح الصورة خصوصا للعامل السياسي سيبقى القلق مسيطرا والدعم الحكومي حاضرا لمؤشرات السوق ولكن التردد بالشراء سيستمر حتى يتبين الأمر وتستقر الأمور.

أداء القطاعات

سجلت ستة قطاعات نمواً في مؤشرها كان أعلاها قطاع اتصالات (514.74) الذي أضاف إليه مقدار 5.01 نقاط، ثم بنوك (518.87) المرتفع بمقدار 2.87 نقطة، وعلى العكس نال الهبوط من خمسة أخرى تقدمها سلع استهلاكية (687.75) المتراجع بمقدار 5.21 نقاط، ثم صناعية (556.37) وعقار (610.21) بمتوسط مقدار 3.6 نقاط، وثبتت ثلاثة قطاعات دون تغير هي رعاية صحية (495.99) ومنافع (500) وأدوات مالية (540.98).

وتصدر النشاط سهم أبيار بكمية تداول (54.9) مليون سهم، تلاه ع عقارية (41.4) ثم وطني (38.5) وصكوك (36.5) وصفاة طاقة (34.2) وهي تشكل مجتمعة ما نسبته 35 في المئة من إجمالي نشاط السوق.

وفي قائمة الأسهم المرتفعة جاء في الطليعة سهم ساحل (65 فلساً) الذي كسب ما يعادل 8.3 في المئة، عقبه ع عقارية (72 فلساً) في المرتبة الثانية بنسبة 7.5 في المئة، وحصل على المرتبة الثالثة وربة (120 فلساً) بتحقيقه نمواً بواقع 7.1 في المئة، وحصد منشآت (180 فلساً) أرباحاً تعادل 5.9 في المئة ليتال المرتبة الرابعة، فيما كانت الخامسة من نصيب دانة (91 فلساً) المرتفع بنسبة 5.8 في المئة.

وفي المقابل خسر التعمير (71 فلساً) ما يعادل 6.6 في المئة منه ليأتي في المرتبة الأولى ضمن قائمة الأسهم المنخفضة، تلاه قرين قابضة (30.5 فلسا) بنسبة 6.2 في المئة، وحل المعدات (400 فلس) في المرتبة الثالثة بعدما فقد ما نسبته 5.9 في المئة من قيمته، وكان صاحب المرتبة الرابعة كميفك (54 فلساً) المتراجع بنسبة 5.3 في المئة، وانخفض وطنية م ب (320 فلساً) بواقع 4.5 في المئة ليكون الخامس ضمن الترتيب.

لقطات من شاشة التداول

- افتتح سوق الكويت للأوراق المالية جلسته أمس على أداء متباين لمؤشراته، حيث انخفض السعري بمقدار 12.83 نقطة مقابل ارتفاع الوزني بمقدار 0.48 نقطة وكويت 15 بمقدار 3.52 نقطة، لتصل المؤشرات الثلاث إلى مستوى 7,073.25 و 447.06 و 1,063.74 نقطة على التوالي.
- تراجع حجم التداولات بشكل واضح قياساً على افتتاح جلسة أمس الأول، فبلغت القيمة المتداولة 3.5 ملايين د.ك ووصلت الكمية المتداولة إلى 47.5 ملايين سهم، جرى تداولها عبر تنفيذ 830 صفقة عقب مضي عشر دقائق على بدء التداول.
- استطاعت ثلاثة قطاعات بداية الجلسة تسجيل نمو في مؤشرها هي النفط والغاز وبنوك بمتوسط مقدار نصف نقطة، واتصالات بمقدار 5.01 نقاط، فيما تراجع مؤشر ستة قطاعات هي خدمات استهلاكية وعقار بمتوسط مقدار 2.5 نقطة، وتكنولوجيا وخدمات مالية بنفس المقدار 1.3 نقطة، وصناعية وسلع استهلاكية بمقدار لم يتجاوز 0.2 نقطة، أما البقية فثبتت دون تحرك.
- نشطت أول ربع ساعة أسهم ع عقارية والإثمار وصكوك وساحل ومنشآت بشكل واضح وبأداء إيجابي ليرتفع سعرها، كما نشط أيضاً سهم تمويل خليج وأبيار لكن بأداء سلبي لينخفض سعرهما.

«الأسمنت الكويتية» تتحفز لزيادة الإنتاج

بعد توجه السعودية لاستيراد 10 ملايين طن وإنشاء 10 مصانع

عيسى الحمصي

أكد مصدر مطلع ان شركات الأسمنت الكويتية تتحفز لزيادة طاقتها الانتاجية، سواء التي تصنع او المتخصصة في التعبئة بالسوق المحلي، وذلك بعد توجه السعودية إلى زيادة انتاجها عبر الاستيراد وإنشاء مصانع جديدة.

ولفت المصدر الى ان العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز وجه إلى إنشاء مصانع جديدة للأسمنت لتغطية احتياج السوق المحلي السعودي، اضافة إلى توجيهه نحو استيراد 10 ملايين طن من مادة الاسمنت، مبيناً ان شركات الأسمنت الكويتية تغطي كل احتياجات السوق المحلي مع فائض في الانتاج تتجاوز كميته نحو 4 ملايين طن.

وأضاف ان حاجة السوق المحلي لا تتجاوز 6 ملايين طن، بينما يزيد انتاج الشركات الكويتية المتخصصة في الاسمنت على 10 ملايين طن سنوياً، متوقعاً ان تبدأ الشركات الكويتية المتخصصة في تعبئة وتصنيع مادة الأسمنت بزيادة الطاقة الانتاجية من هذه المادة استعداداً لإبرام عقود مع شركات سعودية بذات الاختصاص، في ظل زيادة الطلب على المادة في السوق السعودي.

وقال المصدر ان التوجه السعودي نحو انشاء مصانع الأسمنت العشرة واستيراد 10 ملايين طن، مرده الى حاجة السوق المحلي إلى هذه المادة بعد المشاريع العملاقة التي تم الاعلان عنها، خصوصا العقارية والصناعية في المملكة.

وأضاف ان حاجة السوق المحلي السعودي إلى مادة الأسمنت خاصة، وإلى مواد الانشاء على وجه العموم اضحت في ازدياد مطرد مع زيادة تلك المشاريع.

البرميل الكويتي يتراجع إلى 95.80 دولاراً

قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 34 سنتا في تداولات أمس الأول ليستقر عند مستوى 95.80 دولاراً للبرميل مقارنة بـ96.14 دولارا للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي.

وشهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية تراجعا في الأسعار، لا سيما في بورصة نيويورك التجارية حيث كان لصدور كتاب البنك الفدرالي الأميركي (بيج) عن حالة نمو الاقتصاد الاميركي أكبر الأثر في التأثير على الأسعار.

وتكمن أهمية كتاب "بيج" على اعتبار انه يصدر قبل اسبوعين من اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح، والذي يحدد صناع السياسة النقدية في الولايات المتحدة الاميركية عادة فيه معدلات أسعار الفائدة ومجمل السياسات النقدية اللازمة لدعم تعافي أكبر اقتصاد في العالم.

الى جانب ذلك، لا يزال أثر تقليص صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري الى 3.3 في المئة مستمرا على اسواق السلع وعلى أسعار النفط خصوصا.

من ناحية أخرى، أرجعت المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية ماريا فان دير هويفن في تصريحات لها أمس تراجع أسعار النفط الى تلقي السوق امدادات كافية من النفط، معربة في ذات الوقت عن أملها أن يساعد هذا التراجع في الأسعار الى دعم تعافي الاقتصاد العالمي.

وكانت وكالة الطاقة الأميركية أظهرت في تقريرها الرسمي عن المخزونات النفطية الاميركية الصادر أمس تراجعا في المخزونات بما يعادل 1.2 مليون برميل (وهو أول تراجع منذ أربعة أسابيع)، بينما كانت التوقعات تشير الى ارتفاع المخزونات بـ1.2 مليون برميل.

وتداولت عقود النفط الخام الآجلة لتسليم شهر مايو المقبل عند افتتاحها في بورصة نيويورك أمس عند مستوى 86.39 دولارا للبرميل مسجلة أعلى مستوى لها عند 86.52 دولارا وأدناه عند 85.66 دولارا للبرميل.

وتراجعت بدورها عقود خام "برنت" لتسوية شهر يونيو المقبل بنسبة 0.5 في المئة وبأدنى سعر يومي منذ الثالث من يوليو من العام الماضي.

31% انخفاض فائض الكويت التجاري مع اليابان في مارس الماضي

وصل إلى 758 مليون دولار بسبب انخفاض الصادرات بشكل كبير

سجل ثالث اكبر اقتصاد في العالم عجزا عالميا للشهر التاسع على التوالي بقيمة 362.4 مليار ين في شهر مارس الماضي رغم انتعاش الصادرات نظرا لتفوق نمو الواردات على نمو الصادرات بسبب انخفاض الين.

ذكرت وزارة المالية اليابانية ان فائض الكويت التجاري مع اليابان تراجع للمرة الاولى منذ شهرين بنسبة 31 في المئة في شهر مارس الماضي ليصل الى 74.3 مليار ين (758 مليون دولار) مقارنة بالعام الماضي، نظرا لانخفاض الصادرات بشكل كبير.

وأوضحت الوزارة ان اجمالي صادرات الكويت لليابان تراجع بنسبة 27.1 في المئة ليصل الى 90.9 مليار ين للمرة الاولى منذ شهرين في حين انخفضت صادرات اليابان الى الكويت للمرة الاولى منذ ستة اشهر بنسبة 2.6 في المئة على اساس سنوي لتصل الى 16.6 مليار ين.

ولفتت الوزارة الى ان فائض الشرق الاوسط التجاري مع اليابان ارتفع في الشهر الماضي بنسبة 5.0 في المئة ليصل الى 1.089 تريليون ين مع زيادة الصادرات المتجهة الى اليابان بنسبة 2.7 بالمئة مقارنة بالعام الماضي.

وبينت الوزارة ان صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال وغيرها من الموارد الطبيعية والتي تمثل نسبة 98 في المئة من اجمالي صادرات المنطقة الى اليابان نمت بنسبة 2.4 في المئة على اساس سنوي مع ارتفاع صادرات النفط الخام وحدها بنسبة 5.2 في المئة في حين تراجع اجمالي واردات المنطقة من اليابان بنسبة 7.1 في المئة نظرا لانخفاض شحنات الصلب والآلات.

ووفقا للوزارة سجل ثالث اكبر اقتصاد في العالم عجزا عالميا للشهر التاسع على التوالي بقيمة 362.4 مليار ين في شهر مارس الماضي على الرغم من انتعاش الصادرات نظرا لتفوق نمو الواردات على نمو الصادرات بسبب انخفاض الين.

واشارت الوزارة الى ان اجمالي الصادرات اليابانية ارتفع للمرة الاولى منذ شهرين بنسبة 1.1 في المئة ليصل الى 6.271 تريليونات ين نظرا لارتفاع شحنات المركبات العضوية للصين مثل البروبيلين.

من جهة اخرى، انخفضت الصادرات الى الصين وهي اكبر شريك تجاري لليابان بنسبة 2.5 في المئة على اساس سنوي للشهر الثاني على التوالي.

وحسب الوزارة ارتفعت واردات اليابان للشهر الخامس على التوالي بنسبة 5.5 في المئة لتصل الى 6.634 تريليون ين بسبب ضعف الين الذي ادى الى ارتفاع اسعار الواردات من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، في حين تراجعت العملة اليابانية بنسبة 16.1 في المئة عن العام السابق.

وعززت المرافق اليابانية واردات الغاز الطبيعي المسال لتوليد الطاقة الحرارية نظرا لعمل اثنين فقط من 50 مفاعلا نوويا تملكها اليابان في أعقاب حادث الاشعاع النووي الذي وقع في (محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية) بعد الزلزال المدمر والتسونامي.

يذكر ان اليابان سجلت عجزا تجاريا قياسيا للسنة الثانية على التوالي بقيمة 8.170 8 تريليونات ين في السنة المالية 2012، ويرجع ذلك الى انخفاض الصادرات الى الصين وازمة الديون الأوروبية وزيادة واردات الوقود.

«مؤسسة البترول» لم تحصّل قيمة فواتير «الفحم البترولي»

تتجه لتحويل التكاليف إلى «الفتوى والتشريع» في حال عدم الدفع

خالد الخالدي

علمت "الجريدة" من مصادر نفطية مطلعة في مؤسسة البترول الكويتية ان المؤسسة مستمرة في عدم تحصيل قيمة الفواتير البالغة 89 الف دينار التي تكبدتها شركة نفط الكويت نظير تشغيل وصيانة المرافق المشتركة للشركة والخاصة بمشروع الفحم المكلسن، وذلك بسبب عدم موافقة شركة المشروع على تحمل تلك المبالغ، والتي عللت بأن ذلك مخالف لبند الاتفاقية الخاصة بكلسنة الفحم البترولي المبرمة بينها وبين المؤسسة وشركة البترول الوطنية الكويتية.

وأشارت المصادر إلى ان مؤسسة البترول خاطبت شركة صناعات الفحم البترولي و"نفط الكويت" لحضور اجتماع مشترك بحضور ممثلين من ادارة زيت الوقود والمنتجات الخاصة، بالاضافة الى ادارة الشؤون القانونية في المؤسسة (التسويق العالمي)، حيث أعلن ممثل "الفحم البترولي" عدم الموافقة على تحمل التكاليف البالغة 89 الف دينار.

وأوضحت انه تم الاتفاق بين "نفط الكويت" و"الفحم البترولي"، خلال الاجتماع، على ان تقوم الادارة القانونية في المؤسسة بإعادة دراسة بنود العقد المبرم بين الأطراف المعنية، وذلك لمعرفة مدى مسؤولية "الفحم البترولي" عن تحمل المصاريف، على ان تقوم الادارة القانونية بإرسال الرأي القانوني لها، وفي حال عدم موافقة الشركة على تحمل المصاريف فستقوم الادارة القانونية في المؤسسة بتحويل تلك المصاريف الى المحاكم الكويتية ممثلة بإدارة الفتوى والتشريع.

«المركز المالي»: صناعة المعادن داعم لتطوير دول الخليج وتنويع الدخل

قال تقرير اقتصادي متخصص ان صناعة المعادن بامكانها أن تدعم تطوير دول الخليج وتأمين الطلب على المعادن وأن تعمل أيضا كوسيلة لتنويع الدخل وتدفق العائدات المستقبلية لاسيما مع اعتماد معظم عائدات اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على النفط والغاز.

وأضاف التقرير الصادر عن شركة المركز المالي الكويتي (المركز) امس ان هذه الخطوة لا تأتي من دون وجود مخاطر حيث مازالت الطاقة زهيدة التكلفة ويمكن أن يؤثر النمو المطرد في استهلاك الطاقة بشكل سلبي على نمو الطاقة الانتاجية لقطاع المعادن. وبين أن القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كان محصورا في دول خارج منطقة دول الخليج مثل ايران والجزائر ومصر والتي تنتج معادن كالنحاس والألمنيوم والرصاص وتعمل في قطاعي الاستكشاف والتنقية مشيرا الى أن توافر مخزون المعادن والأسواق المحلية القوية شجع صناعة قطاع المعادن.

البداية في البحرين

واوضح التقرير ان دول الخليج ظلت مشغولة في تحديث وتطوير قطاعي النفط والغاز بينما كانت البحرين قد بدأت في عقد السبعينيات من القرن الماضي بتنويع مصادر دخلها بعيدا عن قطاع النفط عندما بدأت مصادرها بالنضوب فأصبحت أول دول الخليج في تدشين قطاع المعادن من خلال انتاج شركة البحرين للألمنيوم (البا).

واشار الى ان دولة الامارات العربية المتحدة تلتها في عام 1979 بانشاء شركة دبي للألمنيوم التي أصبحت تتصدر الشركات الخليجية بسعتها الانتاجية البالغة مليون طن متري من الألمنيوم سنويا ثم دخلت سوق الالمنيوم كل من عمان وقطر وأخيرا السعودية من خلال شركة المعادن من أجل تنويع مصادر الدخل.

طاقة مدعومة

وذكر ان تكلفة الطاقة المدعومة أعطت ميزة تنافسية للمصانع المنتجة للمعادن في دول المنطقة حيث تم انشاء مشاريع الألمنيوم والصلب في المنطقة نظرا الى انخفاض أسعار الوقود ولتأمين الطلب المحلي المتزايد للمعادن.

وقال انه بناء على احصائيات اتحاد الصلب الأميركي وعمال المناجم المعدنية تشكل تكاليف الطاقة 20 في المئة من التكلفة الاجمالية لتصنيع الصلب وترتفع النسبة الى 30 في المئة من التكلفة الاجمالية لانتاج الألمنيوم مشيرا الى أن اللاعبين الأساسيين في دول مجلس التعاون هم الجهات الحكومية وشبه الحكومية التي تتمتع بخاصية سهولة الحصول على الطاقة بتكلفة زهيدة.

استهلاك الكهرباء

ورأى أن نمو استهلاك الكهرباء المتزايد قد يؤثر سلبا في قطاع المعادن بالخليج في حال استمرت معدلات النمو في الاستهلاك على مستوياتها الحالية في السعودية مشيرا الى أن المملكة قد تصبح دولة مستوردة للنفط بحلول عام 2038 وسيكون توزيع الطاقة لصالح الاستهلاك المنزلي على حساب الأنشطة الصناعية.

وذكر التقرير انه بالنظر الى وضع دولة الامارات وبالأخص امارة (أبو ظبي) التي تعتبر موطنا لمشروعات صناعية مثل مشروع الامارات للألمنيوم والامارات للصلب وبوروج (قطاع البتروكيماويات) يمكن استنتاج أن أبوظبي تواجه الان ضغطا بسبب ارتفاع نمو الطلب مقارنة بنمو امدادات الطاقة.

وأشار الى انه تتم حاليا زيادة امدادات الطاقة في دولة قطر عن طريق خط أنابيب شركة دولفين في حين مازالت قطر تخطط لزيادة استهلاك الغاز لمشاريع البنية التحتية المحلية.